

إدارة الدولة في فكر الإمام أمير المؤمنين عليه السلام

اختيار الولاية

الولاية : هم رجال الدولة وهم أيدي الحاكم التي تمتد في أطراف بلاده والاداة التي يستعين بها على تنفيذ أمره وإمضاء ما يريد إمضاءه من الشؤون وهم المرأة التي ينظر بها الرعية إليه وأعمالهم تنسب إليه وتحمل عليه ويناله خيرها وشرها .

والوجدان الطبعي لهذه الطبقة ينزع بها نحو التسلط الناشئ من تصورات القوة والهيبة والنفوذ ويصبح هذا الوجدان خطرا وببلا إذا عبر عن نفسه في غير موضعه وجرى في غير أفئيته لهذا وذاك لمكان الخطر فيهم ومبلغ الفائدة منهم احتاط لهم الإمام واحتاط منهم فوضع الشروط التي ينتخبون على أساسها والطريقة التي يعاملون بها والكوابح التي تزعمهم عن أن يسيئوا سلطانهم وأن يخرجوا به عما أنشئ لأجله من منفعة الرعي الى استغلاله في سبيل المنافع الخاصة والمصالح الشخصية لا يدخل في هذه الطبقة كل من شاء له الحاكم أن يدخل وإنما يدخل فيها من خبر المجتمع عن كذب فعرّف حاجاته وتبين نقائص فأنسان كهذا إذا ولي عملا مضى فيه على بصيرة فلا يرتجل الخطط ارتجالا دون أن يعي حاجات المجتمع ويلبي في خططه ومناهجه هذه الحاجات وإلى جانب والخبرة العملية يجب أن يتوفر له مستوى عال من الأخلاق فهو كما قلنا المرأة التي ينظر بها الشعب الى الحاكم ولذلك فينبغي ان يكون على خلق رفيع يمسكه عن الشطط ومجانبة العدل ويستقيم به على الجادة ويقوم به قصد السبيل فالحياه خلق يجب ان يتوفر فيه والحياه هنا ليس على معناه المبتدل وإنما هو الحياء من النفس من تلوئثها بالظلم والعدوان والتهاون في القيام بالواجب وهذا الخلق يدفع بصاحبه دائما الى التعالي والتسامي

ويجب أن تتوفر فيه صفة القناعة لا يلوث نفسه برذيلة الطمع التي توشك أن تقلب الى حقيقة خارجية حين تجد لها محلا في نفس الإنسان وصدى في تصوراته .

وإلى جانب هذه الميزات يجب أن يجمع بعد النظر وأصالة الفكر وجودة الفهم فهذه الصفات ضرورية لمن أنيط به أمر جماعة من الناس واعتبر مسؤولا عن أمنهم ونشاطهم الاجتماعي . ولم يكن في زمن الإمام عليه السلام مدارس ومعاهد تعد الموظفين الإداريين وتلقنهم الثقافة الإدارية لذلك أرشد الإمام الحاكم الى اختيار هؤلاء من بين ابناء الاسر المحافظة على التقاليد الأخذة بأبنائها بطراز عال من التربية العاملة على تنشئتهم تنشئة نموذجية .

قال عليه السلام في عهده لمالك الأشتر رضوان الله تعالى عليه :

ثم انظر في أمور عمالك فاستعملهم اختبارا ولا تولهم محابة وأثرة فإنهما جماع من شعب الجور والخيانة وتوخ منهم أهل التجربة والحياه من أهل البيوتات الصالحة والقدم في الإسلام المتقدمة فإنهم أكرم أخلاقا وأصح اعراضا وأقل في المطامع اشراقا ، وأبلغ في عواقب الأمور نظرا ثم أسبغ عليهم الأرزاق فإن ذلك قوة لهم على استصلاح انفسهم وغنى لهم عن تناول ما تحت أيديهم وحجه عليهم ان خالفوا امرك او سلموا امانتك .

ويخضع هؤلاء الولاية في ولايتهم للاختبار فحين ينتقيهم الحاكم ممن توفرت فيهم الشروط السابقة يجب عليه أن يوليهم اختبارا ، فيرى وقد عرف نظريا مدى كفاءاتهم إلى كفاءاتهم في المجال العملي ، فإذا

اثبتوا انهم اكفاء حقا وأنهم يعون مسؤوليات عملهم والياتهم ثبتوا والا عزلوا واستبدل بهم غيرهم . لهذا المبدأ ، مبدأ الاختبار يجب أن يخضع اختيار الولاية ، إما أن يوليهم الاعمال تحببا إليهم ودون أن يستشير في أمرهم ودون أن يعرف مدى كفاءتهم فنلك جور عن الحق ، وانحراف عن الجادة وخيانة للأمة في مصالحها ، فان مصالح الأمة امان في يد الحاكم يجب ان يسلمها الى اكفأ ولاته . ومن هنا نعلم أن القوانين الحديثة التي تنص على وجوب خضوع الموظف الإداري الحديث العهد بالوظيفة لفترة اختبار تطول وتقصّر ، لم تات بجديد ، فقد أدرك الامام قبلها بقرون وقرون هذه الحقيقة وسجلها في قانونه العظيم.

قال عليه السلام :

ثم انظر في في أمور عمالك فاستعملهم اختبارا ولا تولهم محابا وأثره فإنهما جماع من شعب الجور والخيانة .

وليس يكفي في حسن الظن بهم والركون إليهم مراعاة الدقة في انتخابهم فان الوجدان الطبقي لهؤلاء ينزع بهم نحو التسلط واطهار القوة وحين يجري هذا الوجدان في غير اقليته يصير خطرا على الرعية لانه يدفع صاحبه حينئذ إلى الانحراف والزيغ . لاجل هذا يقرر الامام ان على الحاكم ان لا يغفل عن تعقق بهذه الطبقة ومراقبتها فيلزمه بانتخاب رقباء من اهل الدين والمعرفة والأمانة يبتهم في اطراف البلاد ويجعلهم عيوننا له على عماله يراقبونهم في أعمالهم ويرصدون مبلغ ما يتمتع به هؤلاء الولاية من خبرة في الإدارة وقدرة على التنظيم ومعرفة بوجوه الإصلاح ثم يرفعون ذلك كله الى الحاكم فينكل بالمنحرف الذي خان أمانته ويستأديه ما حاز لنفسه من اموال المسلمين ويجعله عبره لغيره ويشجع الصالح في نفسه الصالح في عمله ويرشد المخطئ الى وجه الصواب ان هذا التدبير يمسك الوالي عن الاسراف ويحملة على العدل في الرعي لانه حين يعلم ان ثمة علينا ترقب افعاله يحذر من الخروج عن الجادة ويحرص على اتباع ما يصلح بلاده وهذا التدبير الذي نهجه الإمام هو نظام التفتيش المعمول به الآن في الدول المعاصرة

قال عليه السلام :

ثم تفقد أعمالهم وابعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم فإن تعاهدك في السر لامورهم حدوة لهم على استعمال الأمانة والرفق بالرعية وتحفظ من الأعوان فان احد منهم بسط يده إلى خيانة اجتمعت بها عليه عندك أخبار عيونك اكتفيت بذلك شاهدا فبسطت عليه العقوبة في بدنه واخذته بما أصاب من عمله ثم نصبته بمقام المذلة ووسمته بالخيانة وقلدته عار التهمة .

لقد كان الإمام عليه السلام يحرص أشد الحرص على اتباع هذا الأسلوب مع ولاته ففي نهج البلاغة طائفة كبيرة من كتبه الى عماله تدور كلها حول هذا المعنى ، فيها تنديد بخيانة ، وعزل عن ولاية ، وزجر عن ظلم الرعية ، وفيها توجيه وارشاد ونصيحة .

قال عليه السلام مخاطبا أحد عماله :

وان عمالك ليس لك بطعمة ولكنه في عنقك أمانة وأنت مسترعى لمن فوقك ليس لك أن تفتات في رعية ولا تخاطر الا بوثيقة ، وفي يديك مال من مال الله عز وجل وأنت من خزانه حتى تسلمه الي ، ولعلي ألا اكون شرّاً ولا تك لك والسلام

وقال عليه السلام :

فإن دهاقين أهل بلدك شكوا منك غلظة وقسوة واحتقارا وجفوة ، ونظرت فلم أرهم أهلا لأن يدنوا لشركهم ولا أن يقصوا ويُجفوا لعهدهم فألبس لهم جلبابا من اللين تشوبه بطرف من الشدة وداون لهم بين القسوة والرأفة وامزج لهم بين التقريب والادناء والإبعاد والإقصاء ان شاء الله
وقال عليه السلام :

فقد بلغني عنك أمر إن كنت فعلته فقد أسخطت ربك وعصيت إمامك واخزيت أمانتك بلغني أنك جردت الأرض فأخذت ما تحت قدميك وأكلت ما تحت يديك فارع إلي حسابك واعلم أن حساب الله أعظم من حساب الناس والسلام .

وقال عليه السلام :

بلغني عنك أمر ان كنت فعلته فقد اسخطت إلهك وعصيت إمامك : أنك تقسم فيء المسلمين الذي حازته رماحهم وخيولهم وأريقت عليه دماؤهم فيمن اعتملك من أعراب قومك فهو الذي فلق الحبة وبرأ النسمة لئن كان ذلك حقا لتجدن لك علي هوانا ولتخفن عندي ميزانا ، فلا تستهن بحق ربك ولا تصلح دنياك بمحق دينك فتكون من الأخسرين أعمالا الا وان حق من قبلك وقبلنا من المسلمين في قسمت هذا الفء سواء يردون عندي عليه ويصدرون عنه .

وقد كانت شرور هذه الطبقة هي التي سببت الثورة على عثمان فقد ولى على البلاد الاحداث من ذوي قرابته ممن لا خبر لهم في الحكم ولا عاصم لهم من دين ولا ورع لهم عن المحارم فظلموا الرعي و امتصوا دمائها وكانت عاقبة ذلك وبالا وعلى النقبض من هذا كانت سياسة الإمام علي مع ولاته فهو ينتخبهم انتخاب ثم يوليهم اختبارا ثم يراقبهم ويحملهم على الاصلاح ما وجد الى ذلك سبيلا .
والعامل الاقتصادي أداة يستخدمها الإمام هنا كما في كل موطن لأجل ضمان استقامة الولاية على ما سنه لهم من شرائع العادل ولذلك لم يغفل الامام مال العامل الاقتصادي من عظيم الأثر في اصلاح هذه الطبقة وافسادها فقد تدفع الحاجة احدهم الى الخيانه والظلم وهم كما عبر عنهم الامام في بعض كتبه خزان الرعية ووكلاء الامة وسفراء الأئمة فلو ضيق عليهم الحاكم في الرزق ولم يرفه عليهم في النعمة كان حرمانهم مدعاة إلى أن تطمح اعيينهم الى ماتمنوا عليه من مال وذلك داعية إلى الرغبة في الخيانة واختلاس شيء من اموال الامة ولهذا اشار الامام عليه السلام على حاكم مصر بأن يوسع على الولاية في الرزق لئلا يتخذوا الحاجة مبررا للخيانة .